

وقد زال ذلك السهمي وذهب بعضهم الى انه لا
يجوز هذه الكنية لمن اسمه محمد ويحوز لغيره
واختار هذا المذهب الرافعي وقال بشبهة ان
يكون هذا الاصح لان الناس لم يزالوا يتكلمون به
في جميع الاعصار من غير انكار و رد النووي
في الاذكار هذا المذهب وقال فيه مخالفة لظاهر
الحديث واختار ما ذهب اليه الامام مالك من
تجزيص التجرىم بجملة صلى الله عليه وسلم
احد من السبب المذكور وقال في الروضة انه اقرب
المذهب قال الفاضل زكريا وما قال انه اجزى
المذاهب احذ من سبب النهي ضعفه البيهقي
ومع انه مخالف لقاعدة ان العمرة بصوم اللفظ
لا بخصوص السبب ثم قال بل الاقرب ما رجحه الرا
ضي وقال الاستوى انه الصحيح لما فيه من
الجمع بين خبر الصحاحين المذكورين وخبر من سمي
باسمي فلا يكتفى بكنته وصف كلفي بكنته فلا
ينتهي باسمه وهذا الحديث رواية ابنت حمات
وصححه وصحح البيهقي اسناده فان قيل يشك
على ما قاله الراضي كنيته سيدنا على وولده
محمد ابن الحنفية ما تبي القاسم فانه جمع بين
الاسم والكنية واجابوا عنه بان رسول الله صلى
الله عليه وسلم رخص له في ذلك كما قاله الشافعي
وفي تراجمه فانه ورد في سنة ابي داود
ان عليا قال

ان عليا قال يا رسول الله ان ولدك من بعدك
ولد اسميه باسمك وكنيته بكنيتك قال نعم
وقال احمد ابن عبد الله ثلثة ثلثة ثلثة باسمي
القاسم رخص لهم محمد ابن الحنفية ومحمد
ابن ابي بكر ومحمد ابن طلحة ابن عميد الله قاله
ابن الملقن فان قيل يشك على قوله الراضي
ايضا ما رواه ابو داود عن عائشة قالت
جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله اني قد ولدت غلاما ونسبته محمد
وكنيته ابا القاسم فذكر لي انك تكره ذلك فقال ما
الذي احل اسمي وحرم كنيته او ما الذي حرم كنيته
واحل اسمي احب الشيخ الاسلام ابو الفاضل ابن
حجر عنه وقال يشبه ان صح ان يكون قبيل النهي
لان احاديث النهي اصح صحيف هذا الحديث و
رد عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل النهي عن
التأني بكنيته وحسنه فلا يشك لان المتأخر
نسخة **فائدة** اني لم ينهي عن التسمية با
سماه مع وجود الايدى بالنداء به كما كتلتى بكنيته
لانها كانت لا ينادي به غالبا ولو نودي به ثم
بجاء الاصحى مرة قاله القاضي زكريا **فايد**
اخرى التكني بغير اسمي القاسم جائز لا خلاف
فايد اخرى التكني بكنيته واولاد اذ اخطاهم
الفضل ومن قاربهم ان يخاطبهم بالكنية